

Distr.: General
17 August 2021
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة التاسعة والثلاثون
1-12 تشرين الثاني/نوفمبر 2021

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة 5 من مرفق قرار مجلس حقوق
الإنسان 21/16*

هنغاريا

* تصدر هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.



أولاً- المنهجية والعملية التشاورية

1- جُمع التقرير الوطني الثالث لهنغاريا المقدم إلى الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل التابع لمجلس حقوق الإنسان على أساس المبادئ التوجيهية العامة التي اعتمدها المجلس، ونسقته وزارة الخارجية والتجارة ووافقت عليه الحكومة. وهو يتضمن أحدث المعلومات عن تنفيذ التوصيات استناداً إلى المعلومات التفصيلية التي قدمتها الوزارات التنفيذية والسلطات الوطنية المعنية حتى 1 تموز/يوليه 2021، إضافة إلى المعلومات التكميلية الواردة من الفريق العامل المشترك بين الوزارات المعني بحقوق الإنسان، بما في ذلك أفرقة العاملة الفرعية المواضيعية بمشاركة أكثر من 50 منظمة غير حكومية. وأنشأت الحكومة الفريق العامل المعني بحقوق الإنسان نتيجة الاستعراض الدوري الشامل لعام 2011 المتعلق بهنغاريا قصد رصد تنفيذ توصيات الاستعراض (انظر (ي) المرفق 2، البند 1).

ثانياً- الإطار المعياري والمؤسسي الجديد منذ الاستعراض الدوري الشامل السابق

الإطار المعياري

2- عُدل القانون الأساسي في ثلاث مناسبات منذ عام 2016، بسبل منها إدراج أحكام جديدة عن ممارسة الحق في حرية التعبير والتجمع وحق الطفل في الهوية الذاتية وفي بيئة صحية. واعتمد في الفترة المعنية قانون الإجراءات المدنية الجديد، وقانون الإجراءات الجنائية الجديد، وقانون إجراءات المحاكم الإدارية الجديد، وقانون الإجراءات الإدارية العامة الجديد.

الإطار المؤسسي

- 3- دُعِم عمل المحكمة الدستورية الهنغارية في عام 2019 من خلال توضيح الأحكام المتعلقة بممارسة الحق في تقديم شكاوى دستورية، والاعتراف بالنشاط القضائي بحكم الواقع لأعضاء المحكمة الدستورية بوصفه ممارسة قضائية، والتخفيف من الإدارة في وقت نظام قانوني خاص.
- 4- واعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2021، أُدمجت هيئة المساواة في المعاملة في مفوضية الحقوق الأساسية، الأمر الذي يوفر مستوى أعلى من حماية حق ومبدأ المساواة في المعاملة، وذلك لأن مؤسسة تهتم في المقام الأول بحماية الحقوق الأساسية تستمع الآن إلى حالات انتهاك المساواة في المعاملة. (انظر (ي) المرفق 2، النقطة 2)
- 5- ويمكن الوقوف في المرفق 2 (النقطة 3) على نظرة عامة على الإطار المعياري والمؤسسي الجديد منذ الاستعراض السابق، وكذلك التدابير التشريعية وتدابير السياسة العامة المرتبطة بنقطة الأسرة والأولاد وحماية الضحايا والعنف العائلي والتعليم.

ثالثاً- نطاق الالتزامات الدولية والتعاون مع آليات حقوق الإنسان

6- هنغاريا ملتزمة التزاماً كاملاً بضمان تنفيذ التزاماتها الدولية من خلال نظامها القانوني الوطني. فالقانون الأساسي ينص على أن القانون الوطني متوافق مع قواعد القانون الدولي المعترف بها عموماً ويقبلها. وتصيح مصادر أخرى للقانون الدولي جزءاً من النظام القانوني الهنغاري بإصدار لوائح قانونية محلية. والمعاهدات الدولية الصادرة التي تفرض التزامات بحقوق الإنسان هي جزء من القانون الوطني وتطبقها المحاكم مباشرة. ويُفحص كل قانون أو لائحة قبل اعتمادها أو تعديلها بحيث تتوافق مع التزامات

هنغاريا الدولية⁽¹⁾. وإضافة إلى ذلك، تتمتع المحكمة الدستورية الهنغارية باختصاص مستقل للنظر فيما إذا كانت اللوائح القانونية تمتثل أحكام المعاهدات الدولية، والبت في عواقب عدم الامتثال (مثل إلغاء القانون المحلي المتضارب). وهنغاريا دولة طرف في غالبية الاتفاقيات الدولية والأوروبية لحقوق الإنسان ومعظم البروتوكولات الملحق بها.

7- وما فتئت هنغاريا تدعم عمل مجلس حقوق الإنسان منذ إنشائه، وكانت عضواً فيه بين عامي 2009 و2012 وكذلك بين عامي 2017 و2019، وشغلت منصب نائبة رئيسة المجلس في عام 2012. وهنغاريا ملتزمة أيضاً بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وتعلق أهمية كبيرة على استقلالها وفعاليتها. ووجهت دعوة زيارة دائمة إلى الإجراءات الخاصة منذ عام 2001. وتقدم، إضافة إلى ذلك، تبرعات مالية، وتقدم أيضاً إسهامات خطية في أنشطة المفوضية بانتظام.

8- وتستضيف هنغاريا ممثلات إقليمية ومراكز عالمية للخدمات المشتركة لعدد من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة والمنظمات الإنسانية الدولية العاملة في ميدان تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، مثل مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ومنظمة العمل الدولية، والفاو، واليونسيف، ومنظمة الصحة العالمية، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. وبتوفيرها مواقع ومرافق لهذه المنظمات، تسهم إسهاماً كبيراً في كفاءة عملها من حيث التكلفة، وفعاليتها من ثم.

رابعاً - الالتزامات/التعهدات الطوعية

9- تتعهد هنغاريا بما يلي:

- مواصلة العمل بهمة في مجلس حقوق الإنسان، ولا سيما بتعزيز حقوق الأقليات، وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وحقوق الأسرة والطفل، وحرية الدين والمعتقد؛
- التعاون مع أدوات مجلس حقوق الإنسان وآلياته، سيما من خلال تأييد دعوته الدائمة إلى الإجراءات الخاصة.

خامساً - تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل لعام 2016

10- تلقت هنغاريا 221 توصية خلال فترة الاستعراض الدوري الشامل الثاني المتعلق بها في أيار/مايو 2016، قبلت منها (كلياً أو جزئياً) 201 توصية وأحاطت علماً بـ 20 توصية.

11- وإذ تضع في اعتبارها حد الكلمات الأقصى، فإن التقرير الحالي مقتضب ومجمع في 15 موضوعاً. ولتنيسير الوقوف على ذلك، تجدون عدد توصيات عام 2016 ذات الصلة بين قوسين هنا وهناك في متن النص.

12- ويمكن الاطلاع على القائمة الكاملة للتوصيات المجمعة في المرفق 2 (النقطة 4).

ألف - التصديقات والتعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان

13- درست هنغاريا، تماشياً مع تعهدها، إمكانية التصديق على معيار العمل الذي اقترحه منظمة العمل الدولية: حالياً اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 189. وهي ليست من بين الاتفاقيات المقترحة أن يصدق عليها المجلس الوطني لمنظمة العمل الدولية، لكن هذا لا يعني أن هنغاريا ترفض التصديق عليها. (128-2)

14- وهنغاريا طرف في الاتفاقية بشأن وضع الأشخاص عديمي الجنسية، والاتفاقية بشأن مكافحة التمييز في مجال التعليم، وكذلك اتفاقية جنيف لعام 1951 وبروتوكول عام 1967 الخاصين بوضع اللاجئين. (5-128)

15- ووقّعت هنغاريا نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وصدقت عليه. وهنغاريا ملتزمة التزاماً كاملاً، دستورياً، بجعل النظام القانوني الوطني متوافقاً مع التزاماتها الدولية، ولذلك عُدت أحكام قانون العقوبات المتعلق بالجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب بحيث تتماشى مع النظام الأساسي. وقدمت الحكومة مشروع القانون المتعلق بإدراج النظام الأساسي في القانون الوطني إلى البرلمان (5-128، 20-128، 29-128)

16- وقررت هنغاريا عدم التصديق على اتفاقية إسطنبول. وأكدت الجمعية الوطنية الهنغارية صراحة أنها لا تؤيد التصديق على اتفاقية إسطنبول بسبب مفهومها المتمثل فيما يسمى النوع الاجتماعي ونهج اللجوء القائم على النوع الاجتماعي⁽²⁾. فنحن نرى أن التصديق على معاهدة ليس هو ما يجعل منع العنف ضد المرأة والعنف العائلي ومكافحتها حقيقة واقعة، وإنما النتائج الملموسة للإجراءات الحكومية. (6-128، 8-128، 134-128)

17- وقدمت هنغاريا تقاريرها الدورية إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، واللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ولجنة القضاء على التمييز العنصري، واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، ولجنة حقوق الطفل. وتسعى الحكومة جاهدة، في حدود قدراتها، إلى استئصال أي تراكم آخر، وكذلك إلى تنفيذ توصيات هيئات معاهدات الأمم المتحدة والإجراءات الخاصة. (42-128، 43-128، 44-128، 45-128)

باء - البنية التحتية لحقوق الإنسان، بما في ذلك المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

صكوك متعلقة بحقوق الإنسان

18- يؤدي القضاء المستقل والمحكمة الدستورية ومفوض الحقوق الأساسية دوراً حاسماً في صون حقوق الإنسان وسيادة القانون. ويكفل النظام الدستوري الهنغاري احترام حقوق الإنسان حتى في ظل نظام قانوني خاص. وتكفل الفقرة 2 من المادة 54 من القانون الأساسي عدم تعليق تطبيق هذا القانون وعدم تقييد عمل المحكمة الدستورية، في ظل نظام قانوني خاص. واستمر عمل المحكمة الدستورية خلال حالة الخطر المعلنة بسبب جائحة كوفيد-19، وقدمت المحكمة مراجعة دستورية مستقلة ومناسبة للأحكام القانونية (كما هي الحال في الظروف العادية)؛ ويسرت القواعد الإجرائية الخاصة أنشطتها. (21-128، 26-128، 27-128، 28-128)

19- وخلال الفترة محل النظر، اعتمدت هنغاريا، بمشاركة المجتمع المدني، خطط عمل قطاعية عدة لحقوق الإنسان، مثل الاستراتيجية الوطنية للإدماج الاجتماعي أو البرنامج الوطني للإعاقة. وتحدد هذه الاستراتيجيات غايات ومؤشرات أكثر استهدافاً مما قد توفره خطة عمل وطنية عامة لحقوق الإنسان. (23-128)

20- وتعمل الآلية الوقائية الوطنية في إطار مفوضية الحقوق الأساسية. وزادت ميزانية المفوضية بين عامي 2013 و2021 بنسبة إجمالية قدرها 87,5 في المائة من 138,2 مليون فورنت إلى 2134,2 مليون فورنت، وذلك أساساً لتمكين المفوضية من أداء المهمة المذكورة آنفاً.

21- واعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2021، أدمجت هيئة المساواة في المعاملة في مفوضية الحقوق الأساسية. ويوفر النموذج الجديد، الذي يتماشى مع الأحكام ذات الصلة من قانون الاتحاد الأوروبي، مستوى أعلى من الحماية لحق ومبدأ المساواة في المعاملة، وذلك لأن مؤسسة محاطة بضمانات دستورية قوية تنظر الآن في قضايا المساواة في المعاملة. وتولت المفوضية مهام هيئة المساواة في المعاملة بكامل سلطاتها وتلقت الموارد الكافية لتنفيذ هذه المهام الجديدة. (128-32، 128-55)

22- ويتولى مفوض الحقوق الأساسية الرصد المستقل لإعمال حقوق الطفل. ويولي المفوض (أمين المظالم) اهتماماً خاصاً لحماية حقوق الطفل، لا سيما من خلال اتخاذ إجراءات بحكم منصبه. وأثناء الفترة المعنية، تبين التحقيقات العديدة وكذلك المشاريع العديدة التي استهلها المفوض أن أمين المظالم يضع بانتظام المسائل المتصلة بضمان حقوق الطفل وحمايتها في بؤرة اهتمامه. وفي الحالات العاجلة التي يشير إليها المفوض، يتصرف المشرع بأقصى قدر من العناية.

23- ولحماية الأسر والأطفال، أنشئ الفريق العامل المعني بقانون الأسرة، الذي يظل - بمشاركة الفريق العامل المعني بحقوق الإنسان - على اتصال بأكثر من 60 منظمة من منظمات المجتمع المدني. والمهام المنوطة بالفريق العامل هي تحديد نقاط التدخل التي تستوجب تشريعات وإنفاذاً وتنظيماً لعمل السلطات وغير ذلك من التدابير، ودراسة التدابير التي يتعين على الحكومة اتخاذها في مجال حماية الأسر والأطفال والنساء. (128-35)

المساواة في الحقوق وعدم التمييز

24- يكفل القانون الأساسي الحقوق الأساسية لكل فرد دون تمييز على أي أساس كان، مثل العرق أو اللون أو الجنس أو الإعاقة أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر أو الانتماء الإثني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو أي ظرف آخر أياً كان. وينبغي تطبيق أحكام القانون الأساسي واحترامها في جميع مجالات الحياة وفروع القانون، باعتبارها المصدر الرئيس للقانون في النظام القانوني الهنغاري. وينص قانون المساواة في المعاملة على وجوب معاملة جميع الأشخاص في أراضي هنغاريا بنفس الاحترام. إن قانون المساواة في المعاملة بوصفه قانوناً عاماً لمناهضة التمييز يجعل أصلاً القواعد القائمة شاملة، وهو يتماشى مع المعايير الدولية ذات الصلة ويتضمن أحكاماً متسقة وشاملة ومفصلة لمناهضة التمييز. وإضافة إلى الأحكام العامة، ينص القانون على إنفاذ المساواة في المعاملة في مجالات محددة ويحظر التمييز المباشر وغير المباشر على حد سواء. (128-39، 128-48، 128-49، 128-52)

استقلال السلطة القضائية

25- يكفل القانون الأساسي والتشريعات القطاعية ذات الصلة استقلال السلطة القضائية. والقضاة لا يخضعون إلا للقانون ولا يجوز أن يتلقوا تعليمات بشأن نشاطهم القضائي. ولا يجوز للقضاة أن يكونوا أعضاء في أحزاب سياسية أو أن يشاركوا في أنشطة سياسية. وتنظيم السلطة القضائية هو أيضاً مستقل، ويرأسها رئيس المكتب الوطني للقضاء، وهو قاض، ويضمن القانون الأساسي استقلاله عن السلطة التنفيذية. ويتقاسم الرئيس الاختصاصات مع المجلس الوطني للقضاء الذي لا يجوز أن يكون أعضاؤه سوى قضاة. فحتى لجنة البندقية اعترفت في عام 2019 بأن عدداً من العناصر المحورية للنظام القضائي الهنغاري وسلطات رئيس المكتب الوطني للقضاء نقلت إلى المجلس الوطني للقضاء. وتضمن قواعد تقييم طلبات نقل منصب قضائي أنه متى عُيّن مرشح أو رُقّي، كان لهيئات القضاة المنتخبة دور حاسم. وهذا يعني أنه إما مجلس قضائي محلي يحدد ترتيب المتقدمين أو المجلس الوطني للقضاء يوافق موافقة مسبقة على تعيين المرشح الثاني أو الثالث. ويلي زيادةً متوسطة رواتب القضاة بنسبة 32 في المائة في

عام 2020 نموّ في الرواتب بأكثر من 12 في المائة في عام 2021 و13 في المائة في عام 2022، الأمر الذي يكفل استقلال القضاة.

26- ويحدد المجلس الوطني للقضاء ميزانيته الخاصة قبل السنة التي تتعلق بها، ويبرم من ثم اتفاقاً بشأنها مع رئيس المكتب الوطني للقضاء. وتشكل ميزانية المجلس الوطني للقضاء فصلاً منفصلاً في ميزانية المكتب الوطني للقضاء.

27- وعن عمل المحكمة الدستورية، لا يمكن تغيير المنظمة ولا اختصاصات المحكمة الدستورية دون تحقيق الهدف المشروع في دولة ديمقراطية. وينتخب البرلمان أعضاء المحكمة الخمسة عشر بأغلبية مؤهلة لمدة اثني عشر عاماً، علماً بأن إعادة انتخابهم ممنوعة. ويصون عدد من التدابير استقلال قضاة المحكمة الدستورية: الحصانة مكفولة كما في حالة قضاة المحاكم العاديين؛ ولا يجوز لقضاة المحكمة الدستورية أن يكونوا أعضاء في أحزاب سياسية أو أن يشاركوا في أنشطة سياسية. (128-150، 128-152)

النظام الانتخابي

28- رَسَم الإطار القانوني للانتخابات البرلمانية حدود الدوائر الانتخابية في الانتخابات البرلمانية بطريقة تكفل أعلى مستوى ممكن من التناسب. وتمتثل الأحكام المتعلقة بالإعلانات السياسية في الحملة الانتخابية المعايير الدولية، وكذلك متطلبات المحكمة الدستورية الهنغارية. وفي الوقت نفسه، تضمن ألا تتوقف كفاءة الحملة على المصادر المالية المتاحة للأطراف، وتسهم من ثم في العملية الديمقراطية. وتهدف الحدود القصوى لتمويل الحملات الانتخابية العامة والنفقات إلى ضمان تكافؤ جميع المرشحين في الفرص. وينطبق الاستعراض المستقل من خلال مكتب مراجعة الحسابات الحكومي، وكذلك متطلبات الشفافية الواسعة النطاق، على تكاليف الحملة.

29- ولجان الانتخابات هي هيئات مستقلة تخدم الناخبين، وتخضع للقانون فقط، وتتمثل مهمتها الأساس في تحديد نتائج الانتخابات، وضمان نزاهة الانتخابات وقانونيتها، وضمان الحياد، واستعادة النظام القانوني للانتخابات إن لزم الأمر. وينتخب البرلمان الأعضاء السبعة وثلاثة أعضاء مناوبين في اللجنة الوطنية للانتخابات لمدة تسع سنوات بناء على اقتراح من رئيس(ة) الجمهورية.

30- ووجدت بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا/مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان أنه في الانتخابات البرلمانية لعام 2018 احترمت الحقوق والحريات الأساسية، وشكل الإطار القانوني الانتخابي أساساً كافياً لانتخابات ديمقراطية، ووفت إدارة الانتخابات بولايتها بكفاءة. (128-124)

جيم- التعاون مع المجتمع المدني على الارتقاء بحقوق الإنسان

المشاوراة العامة

31- فيما يتعلق بالحوار الرسمي وغير الرسمي والمشاوراة العامة بين الحكومة والمجتمع المدني، وتماشياً مع قانون المشاركة العامة، تنشر جميع مشاريع القوانين والمراسيم الحكومية والمراسيم الوزارية على صفحة الحكومة الشبكية قبل تقديمها إلى البرلمان. ويتعين إجراء مشاورات عامة في إطار مشاورات جامعة (الزامية) أو مباشرة (اختيارية). وعلى الوزير المسؤول عن صياغة قانون معني أن ينظر في الآراء الواردة ويعد ملخصاً عاماً لها؛ فإن رُفضت آراء، لزم نشر شرح موحد لأسباب الرفض، التي يجب نشرها على الموقع الشبكي مع قائمة من يدلون بأرائهم.

32- وفي مجال حقوق الإنسان، يكفل الفريق العامل المعني بحقوق الإنسان إمكانية إجراء مشاورات مستفيضة. فقد أنشأت الحكومة الفريق العامل المعني بحقوق الإنسان بهدف رئيس هو رصد أعمال حقوق

الإنسان في هنغاريا، وإجراء مشاورات مع منظمات المجتمع المدني، والرابطات التمثيلية، وغيرها من الهيئات المهنية والدستورية، إضافة إلى تعزيز الاتصالات المهنية ذات الصلة. (انظر (ي) المرفق 2، النقطة 1)

33- والمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي هيئة استشارة ومشورة تضم ممثلين عن أرباب العمل والموظفين والمنظمات غير الحكومية وممثلين عن الأوساط العلمية والفنون، إضافة إلى ممثلين عن الكنائس القائمة، تقدم آراء في مواضيع شتى وتثير تساؤلات أمام الهيئات الحكومية، وهي مستقلة عن البرلمان والحكومة. (128-36، 128-40)

النفوذ إلى البيانات العامة

34- تماشياً مع المعايير الدولية والأوروبية، لا يسمح قانون المعلومات بتحمل تكاليف اليد العاملة إلا في طلب البيانات العامة، إن انطوى الوفاء بطلب البيانات على استخدام غير متناسب للموارد البشرية اللازمة لتنفيذ الأنشطة الأساسية للمنظمة التي تؤدي وظائف عامة. ويجب أن يثبت مراقب البيانات مبررات فرض التكاليف. ولا يمكن أن تكون تلبية طلبات البيانات مشروطة بالدفع المسبق للتكاليف ذات الصلة إلا في حالات استثنائية. وفي هذه الحالات، يخاطر الطرف الطالب في غضون 15 يوماً من تاريخ استلام طلبه بما إن كان هناك أي حل بديل متاح بدلاً من تقديم نسخة من تلك الوثائق. وتتماشى القيود مع المعايير الدولية المنطبقة، وهي ضرورية ومتناسبة في مجتمع ديمقراطي.

35- وفي الفترة المعنية، لم تحدث تغييرات جوهرية في الإطار القانوني ذي الصلة كان من شأنها أن تؤدي إلى إجراء مشاورات عامة مستفيضة. (128-37، 128-156)

عمل منظمات المجتمع المدني

36- مع أن الهدف المشروع المتمثل في فرض قيود على منظمات المجتمع المدني التي تستخدم التمويل الأجنبي قد أقرته محكمة العدل الأوروبية ولجنة البندقية، فإن وضع الإطار القانوني المعدل واعتماده تماشياً مع توجيهات محكمة الاتحاد الأوروبي، وبالتعاون الوثيق مع المفوضية الأوروبية، جارياً. (128-38، 128-168)

37- وعن التقييد المحتمل لحقوق المدافعين عن حقوق الإنسان، ينبغي التشديد على أن القانون الأساسي يكفل الحقوق الأساسية لكل فرد دون تمييز على أي أساس كان مثل الرأي السياسي أو غيره من الآراء. وأي اختلاف في المعاملة يستند إلى رأي سياسي أو رأي آخر أو الانتماء إلى منظمة هدفها حماية مصالح معينة أو أي وضع آخر يؤدي إلى معاملة هؤلاء الأشخاص معاملة دون المطلوب، يعتبر تمييزاً مباشراً يحظره القانون. وينص قانون المساواة في المعاملة وكذلك التشريعات القطاعية على سبل انتصاف قانونية فعالة عند وقوع تمييز. ويوفر الاجتهاد القضائي - بدوره - للمحكمة الدستورية حماية واسعة: من خلال الوسائل الجديدة لتقديم الشكاوى الدستورية ليس ضد القواعد القانونية فحسب، بل ضد الأحكام القضائية أيضاً. ولذلك، يمكن الطعن في أي انتهاك مزعوم للحقوق على يد الهيئات الحكومية أمام محاكم مستقلة وحتى أمام المحكمة الدستورية.

38- ويمتثل قانون الحق في التجمع المعايير الدولية والأوروبية لحقوق الإنسان امتثالاً تاماً. ويطبق القانون حلاً تنظيمياً وتعريفياً مفاهيمياً يتناسبان تماماً مع النماذج التنظيمية الأجنبية المجربة من أجل التغلب على المشاكل المذكورة آنفاً. ويبسر القانون الجديد حرية التجمع ويحاول استبعاد إمكانيات الحد من الحق في التجمع بتنظيم متماسك وواضح واستخدام تعاريف واضحة.

39- وفيما يتعلق بحرية تكوين الجمعيات، تعترف هنغاريا بإسهام المنظمات غير الحكومية الحيوي في تعزيز القيم والأهداف المشتركة (يعمل في هنغاريا أكثر من 60 000 منظمة غير حكومية). وهي لا تكتفي بأداء دور هام في المراقبة الديمقراطية للحكومة وتشكيل الرأي العام، بل تُجاوزه إلى التصدي لبعض الصعوبات الاجتماعية وتلبية احتياجات أخرى من السياسات المجتمعية. ومنظمات المجتمع المدني أشكال للتعبير عن الديمقراطية والتنظيم الذاتي للمجتمع، ويسهل الإطار القانوني ذو الصلة سير عملها سيرا سليماً. ويجوز للمنظمات التي لها الحق في حرية تكوين الجمعيات ممارسة أي نشاط ينسجم مع القانون الأساسي ولا يحظره القانون. وبمقتضى الحق في تكوين الجمعيات، لا يجوز إنشاء هيئات مسلحة، ولا يجوز الاضطلاع بأنشطة متابعة المهام العامة التي يمنحها القانون للولاية القضائية الحصرية للهيئات العامة. وتكفل التشريعات الهنغارية العمل المشروع للمنظمات التي لها الحق في حرية تكوين الجمعيات، بما في ذلك الأحزاب السياسية، من خلال إمكانيات تدخل النيابة العامة المستقلة والسلطة القضائية⁽³⁾. (128-161، 162-128، 163-128، 164-128، 165-128، 166-128، 167-128)

دال - الأسرة

40- الأسرة وحدة أساسية في المجتمع وأساس بقاء الأمة. ولذلك، فإن هنغاريا توليها أولوية عليا. ويحمي القانون الأساسي مؤسسة الزواج بوصفها اتحاداً طوعياً بين رجل وامرأة؛ وأساس الروابط الأسرية هو الزواج والعلاقة بين الوالدين والأطفال. وينص القانون الأساسي منذ عام 2020 على أن الأم امرأة والأب رجل. وهذا يعكس الحقيقة البيولوجية؛ وعند قراءته مقترناً بأحكام أخرى من القانون الأساسي، يطرح قيماً الهدف منها خدمة الأجيال القادمة. (122-128)

41- وينص القانون المدني على أن السن القانونية للزواج هي 18 عاماً. ولا يجوز للقاصرين الذين تزيد أعمارهم عن 16 عاماً الزواج إلا استثناءً، فقط إن كان بإمكانهم تقديم الموافقة المسبقة من هيئة الوصاية. وقبل إصدار هذه الموافقة، تجري هيئة الوصاية تحقيقاً دقيقاً (وهو مفصل تفصيلاً كاملاً في المرفق 2، النقطة 3). وكل زواج قاصر دون هذه الموافقة المسبقة باطل. (123-128)

42- ولدعم الأزواج الذين يعتزمون الإنجاب، توفر هنغاريا التلقيح الاصطناعي وتسدد تكاليف إجراء التخصيب في الأنابيب ست مرات على أقصى تقدير وخمسة تلقيحات اصطناعية (حتى تبلغ الأم 45 عاماً). (172-128)

43- وفي ظل حماية الأسرة، تسعى هنغاريا جاهدة إلى تحقيق المساواة بين المرأة والرجل من خلال تعزيز مشاركة المرأة في سوق العمل دون أن يُجنى عليها بسبب الحمل. وهذا السبب الجوهري، أي رفاه الأسرة، هو أساس تدابير عديدة اتخذتها الحكومة الهنغارية، انظر (ي) أدناه: (128-22، 128-34، 128-43، 128-47، 128-57)

- تطوير نظام الحضانة: أجرت هنغاريا في عام 2017 إصلاحاً واسع النطاق لخدمات الحضانة من خلال إنشاء نظام قائم على الطلب (انظر (ي) التفاصيل في الملحق 2). فإن لم تكن هناك حضانات محلية أو كانت تعمل بكامل طاقتها، أمكن الوالدين الحصول على إعانة مالية بقيمة 40 000 فورنت (140 دولاراً أمريكياً) شهرياً لإيداع أطفالهم دور حضانة عائلية/مكان العمل أو دور حضانة/حضانات صغيرة تابعة لسلطات غير محلية أثناء عملهم. وزادت قدرات الحضانات بنسبة 67 في المائة من عام 2010 إلى تموز/يوليه 2021. ويساعد هذا التطور على مكافحة أوجه عدم

- المساواة الإقليمية، ويدعم الإدماج الاجتماعي للأطفال المحرومين، ويساعد على التوفيق بين العمل والحياة الأسرية، ويدعم توظيف المرأة. (128-25، 128-34، 128-170)
- تخفيضات ضريبية للأسر: تطبق هنغاريا نظاماً سخياً للتخفيضات الضريبية للأسر. ويمكن تخفيض ضريبة الدخل الشخصي تدريجياً حسب عدد الأطفال الذين يربيهم دافع الضرائب. وفي الفترة الممتدة بين عامي 2016 و2019، تضاعف مبلغ المزايا الضريبية للأسر التي لديها طفلان. ويمكن تقسيم هذه المزايا الضريبية بين الأمهات والآباء (معظم المستفيدين نساء). (128-47، 128-170)
 - عَوَضُ رعاية الطفل: اعتباراً من عام 2016، يمكن توظيف الوالدين اللذين يزيد عمر أطفالهما عن 6 أشهر دون أن يفقدا أهليتهما للحصول على بدل رعاية الطفل وعَوَضُ رعاية الطفل. وإضافة إلى ذلك، يمكن لطلبة التعليم العالي الذين لديهم أطفال الحصول على سنتين من استحقاق رعاية الطفل منذ عام 2018. واعتباراً من عام 2020، أصبح الأجداد غير المتقاعدين مؤهلين أيضاً للحصول على عَوَضُ رعاية الطفل إذا كان كلا الوالدين (أو العائل الوحيد) يعمل. (128-47، 128-62)
- 44- وفي عام 2021، أنشأت هنغاريا "برنامج إسكان الأسرة" المعقد الذي يدعم الأسرة لتشييد منازلها. ويشمل هذا البرنامج الدعم المالي المباشر (مثل الإعانات غير القابلة للاسترداد، كإعانة إسكان الأسرة أو قرض الحكومة السكني)، ومعاملة مواتية لضريبة القيمة المضافة (مثل الإعفاء الخاص من ضريبة القيمة المضافة للأسر التي لديها طفل واحد على الأقل)، ودعم تجديد المنازل. ويرد الوصف التفصيلي للبرنامج في المرفق 2 (النقطة 3). (128-47، 128-70)
- 45- وتولي سياسة الأسرة الهنغارية اهتماماً خاصاً لأسر العائل الوحيد. فاعتباراً من عام 2017، بدأ إعطاء الأولوية لهذه الأسر لقبول أطفالها في الحضانات؛ وفي عام 2018، أنشأت هنغاريا مركز العائل الوحيد حيث يساعد المحامون والمحاميات والعاملون والعاملات في مجال رعاية الأسرة وعلماء وعالمات النفس وغيرهم من المهنيين والمهنيات الأسر ذات العائل الوحيد.
- 46- وفي عام 2019، وُضعت خطة عمل مخصصة لحماية الأسرة. ويمكن للمتزوجين في إطار هذا البرنامج التقدم بطلب للحصول على "إعانة تَحْسُبُ قدوم طفل"، وهي قرض موات جداً للأزواج الذين يخططون لإنجاب أطفال في غضون عشرة أعوام. وتتضمن خطة العمل أيضاً إعانة خاصة غير قابلة للاسترداد للأسرة التي لديها ثلاثة أطفال على الأقل لشراء سيارة عائلية (انظر (ي) التفاصيل الواردة في المرفق 2، النقطة 3). (128-47، 128-70)
- 47- وأخيراً، فإن التعليم من أجل الحياة الأسرية جزء أصيل من المنهج الدراسي الأساسي الوطني الذي يظهر في جميع المواد تقريباً. ويعالج موضوع الأخلاق الذي يدرس في الصفوف من 1 إلى 8 جوانب مختلفة من المساواة بين المرأة والرجل والحياة الأسرية، ويجوز للمدارس أن تقدم مادة منفصلة (التعليم من أجل الحياة الأسرية) في الصفوف 1-12. (128-57، 128-59)

هاء - المرأة والمساواة بين النساء والرجال

المرأة في سوق العمل والفجوة في الأجور

- 48- تشجع الحكومة الهنغارية توظيف النساء اللواتي يربين أطفالاً. وينبغي ألا يستبعد العمل والأسرة أحدهما الآخر، بل ينبغي أن يكونا عنصرين متكاملين. فقد بلغ معدل توظيف النساء اللاتي تتراوح

أعمارهن بين 20 و64 عاماً 67 في المائة في عام 2020 وفقاً للمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية (مقارنة بنسبة 54,6 في المائة في عام 2010). وتُلاحظ أكبر زيادة في الفئة الفرعية للنساء اللواتي يربين أطفالاً صغاراً (انظر (ي) التفاصيل الواردة في المرفق 2). وتستقيض، تحديداً، خطة عمل تمكين المرأة في الأسرة والمجتمع 2021-2030، التي استُشير فيها خبراء ومنظمات غير حكومية، في التوفيق بين العمل والحياة الأسرية على خير وجه، وتمكين المرأة في المناطق التي تكون فيها ممثلة تمثيلاً ناقصاً، وتوفير حماية اقتصادية وصحية واجتماعية للرجل والمرأة على قدم المساواة. (128-25، 128-58، 128-66) 49- وتيسر هنغاريا عودة الأمهات إلى سوق العمل بواسطة تدابير مختلفة (128-47، 128-62، 128-170، 128-72):

- في 1 تموز/يوليه 2021، ارتفع معدل عَوَض رعاية الأطفال (استحقاق للأمهات لمدة 168 يوماً بعد الولادة) من 70 في المائة إلى 100 في المائة من راتب الأم الشهري الإجمالي السابق؛
- في إطار برنامج خطة العمل لحماية الوظائف، يجوز لأرباب العمل الذين يوظفون آباء وأمهات لديهم أطفال صغار أن يطالبوا بإعادة جزء من ضريبة المساهمة الاجتماعية وجباية التدريب المهني. وقد رُفِع مبلغ هذا الاستحقاق في عام 2019؛
- اعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2020، عدلت القواعد المتعلقة بالعمل بدوام جزئي لصالح الموظفين (انظر (ي) بالتفصيل في المرفق 2)؛
- بدعم مالي من برنامج "المرأة في الأسرة وفي مكان العمل"، أنشئ 71 مركزاً عائلياً ومهنياً بحلول عام 2018. وتقدم هذه المراكز برامج تدريبية وإرشادية وتوجيهية بشأن التنمية الشخصية للمرأة ومهاراتها في مجال تنظيم المشاريع والعمل الحر. وتقع غالبية هذه المراكز في مناطق أكثر حرماناً في هنغاريا؛
- منذ 1 كانون الثاني/يناير 2020، بدأ إعفاء النساء اللاتي لديهن أربعة أطفال من دفع ضرائب الدخل الشخصي مدى الحياة؛
- منذ عام 2018، بدأ تقديم ما يسمى بمنحة الولادة (مبلغ إجمالي) إلى الأمهات الهنغاريات اللواتي يعشن خارج حدود البلاد.

50- وتُظهر الفجوة في الأجور في هنغاريا انخفاضاً واضحاً، إذ بلغ الفرق في إجمالي الأجر بالساعة بين الرجال والنساء 14,2 في المائة في عام 2018 (مقارنة بـ 17,6 في المائة في عام 2010 و15,3 في المائة في المتوسط في الاتحاد الأوروبي في عام 2018). ويعزى هذا الانخفاض إلى الزيادة الكبيرة في الأجور في القطاعات التي تكون فيها المرأة ممثلة تمثيلاً زائداً (كما هي الحال في الرعاية الصحية أو التعليم أو الإدارة العامة. انظر (ي) التفاصيل الواردة في المرفق 2). (128-62، 128-170). وإضافة إلى ذلك، فإن بيئة المشاريع التجارية الهنغارية مناسبة للمرأة، كما يتضح من تقرير البنك الدولي عن "المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2019"، إذ سجلت هنغاريا 93,75 من أصل 100.

مشاركة المرأة في الحياة العامة والسياسية

51- من الأهمية بمكان لهنغاريا أن تحصل المرأة على فرص متكافئة للمشاركة في الحياة العامة، بما في ذلك في التشريعات. وبدلاً مما يسمى بالتحصيص الجنساني (الذي يتجاهل مؤهلات مقدمي الطلبات وأهليتهم)، تؤمن هنغاريا بتكافؤ الفرص. وتعمل حالياً ثلاث وزيرات في الحكومة الهنغارية،

إحداهن وزيرة شؤون الأسرة، المسؤولة عن سياسة الأسرة. وإضافة إلى ذلك، يقدم برنامج التدريب على المهارات القيادية العامة للمرأة - الذي استُهل في عام 2018 بدعم من برنامج المواهب الوطني - تدريباً مجانياً وموجهاً نحو الممارسة للنساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 18 و36 عاماً والثلاثي يطمحن إلى المشاركة في الحياة العامة. وتساعد أندية وجمعيات عدة على تحقيق هذه الأهداف (انظر (ي) تفاصيل ذلك في المرفق 2 (النقطة 3)). (65-128، 64-128، 63-128)

52- وتحظى النساء العاملات في الإدارة العامة بالدعم وفقاً لقانون الإدارة الحكومية (انظر (ي) التفاصيل في المرفق 2 (النقطة 3)). (62-128)

العنف العائلي

53- من التطورات الرئيسية في نظام الخدمات الهنغارية لضحايا العنف العائلي إنشاء مؤسسات جديدة عدة.

54- ولمنع تصاعد حالات العنف، أنشأت هنغاريا خدمة سيارات إسعاف إدارة الأزمات في عام 2018 تعمل على المستوى الإقليمي وتقدم خدمات قانونية ونفسية واجتماعية. ويوفر خط الاتصال المباشر المجاني الذي تقدمه الخدمة الهاتفية الوطنية لإدارة الأزمات والمعلومات على مدار الساعة والأسبوع معلومات، ويساعد على إيجاد مأوى آمن للضحية في حالة الأزمات الحادة. وتوفر مراكز الأزمات المأوى والمساعدة (القانونية والنفسية والاجتماعية) المعقدة لضحايا العنف العائلي الذين اضطروا إلى مغادرة منازلهم (سواء أكانوا بمفردهم أم لديهم الأطفال)، لمدة تصل إلى 4 أسابيع. وتستوعب ملاجئ سرية لضحايا العنف العائلي الشديد المعرضة حياتهم للخطر. وتعمل 8 ملاجئ في الوقت الراهن، الأمر الذي يوفر أماكن إقامة لمدة تصل إلى 6 أشهر. وتساعد دور التأهيل في إعادة الإدماج الاجتماعي للضحايا، وهي دور توفر مساكن لمدة طويلة (تصل إلى 5 أعوام) وتقدم مساعدة قانونية ونفسية للمستأجرين. وقد حظي هذا الإطار المؤسسي بدعم مالي كبير في السنوات الماضية، وهو مفصل في المرفق 2 (النقطة 3). وفي الوقت الراهن، يعمل إلى جانب الخدمة الهاتفية الوطنية لإدارة الأزمات والمعلومات 20 مركز أزمات، و21 دار تأهيل، و8 ملاجئ سرية، و7 سيارات إسعاف لإدارة الأزمات، ومسكنين مؤقتين بقدرة استيعاب موسعة. وفي الفترة بين عامي 2014 و2017، نُظمت 5 حملات للتوعية تحت شعار "لاحظ ذلك!"، وفي عام 2018 تحت شعار "الحب لا يضر". ويشترك نظام إشارات حماية الطفل أيضاً في الكشف عن العلامات المبكرة للعنف العائلي بطريقة التدريب المهني والمطويات. (132-128، 131-128)

55- وكما هو مبين أعلاه، تعتبر هنغاريا القضاء على العنف ضد المرأة أولوية، ولديها مجموعة متنوعة من التدابير السارية التي تخدم هذا الغرض (والتي تتماشى مع الأغلبية الساحقة من أحكام اتفاقية إسطنبول). (134-128، 8-128، 6-128)

المرأة والسلام والأمن

56- تعد هنغاريا حالياً خطة عملها الوطنية بناء على قرار مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة رقم 1325.

واو - الأطفال والشباب

حماية الطفل والدعم الاجتماعي

- 57- عززت هنغاريا نظام حماية الطفل وأدمجت نظام إشارات المساعدة الأسرية ونظام إشارات دائرة الطفولة. لذلك يخدم نظام إشارات موحد وأقوى حماية الطفل (الوقائية) اعتباراً من عام 2016.
- 58- وفي عام 2018، أطلقت هنغاريا نظاماً جديداً للمساعدة الاجتماعية، يعمل بموجبه مهنيو/خبراء دعم (ويطلق عليه اسم مساعدة روض الأطفال أو المساعدة المدرسية) في روض الأطفال والمدارس والمهاجع، ويعمل من أجل برامج الوقاية وتطوير المساعدة/الترويج.
- 59- وفي عام 2019، سنّت هنغاريا استحقاقاً جديداً للوالدين الذين يرعون أطفالهم الذين هم إما مصابون بإعاقات خطيرة أو مرضى دائمين ويعتمدون على الرعاية، بغض النظر عن أعمارهم ("عوض الرعاية المنزلية للأطفال"). وتبلغ قيمة العوض حالياً 147 315 فورنتاً شهرياً، وسترتفع تدريجياً إلى مستوى الحد الأدنى للأجور المطبق بحلول عام 2022. وفي إطار الفترة التي يتلقى فيها الشخص "عوض الرعاية المنزلية للأطفال"، يكون المتلقي/المستفيد مؤهلاً للحصول على الرعاية الاجتماعية والصحية.
- 60- واعتباراً من عام 2021، بدأت الأسر الحاضنة تحصل على عوض شهري متزايد إذا كانوا يربون أطفالاً ذوي احتياجات خاصة/معقدة (أو مزدوجة). (178-128). ومنذ عام 2019، يمكن لخدمات حماية الطفل الإقليمية تشغيل خدمات (مثل نموذج بارناهاوس) لفحص الأطفال المهملين والمعتدى عليهم وعلاجهم، خاصة من تعرضوا للاعتداء الجنسي. (178-128)
- 61- وفي عام 2020، استُحدث ما يسمى "تدبير الحماية العامة" من أجل حماية الأطفال المشتبه في أنهم ضحايا للاتجار. ويجوز للشرطة أن تضع هؤلاء الأطفال في منزل مخصص. (139-128)
- 62- واعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2016، أصبحت الحكومات المحلية مجبرة/ملزومة/مضطرة إلى تنظيم تقديم الطعام في العطلات/توفير الغذاء الصحي وأنشطة إثراء لجميع الأطفال المحتاجين. (170-128)
- 63- ولدعم الشباب لبدء حياتهم، سيُسَنّ تخفيض ضريبي جديد في عام 2022 (انظر (ي) المرفق 2، النقطة 3).

الأطفال في التعليم

- 64- لضمان الحصول على تعليم جيد وجامع، وتحسين الأداء المدرسي، لا سيما بالنسبة لفئات الطلاب المستضعفة، اتخذت تدابير بنوية تتماشى مع استراتيجية منتصف المدة لمكافحة ترك المدارس دون مؤهلات واستراتيجية تطوير التعليم العام. وعلى وجه التحديد، عُزز الحصول على تعليم ورعاية جيدين في مرحلة الطفولة المبكرة لتحسين النتائج التعليمية؛ وتقدم المساعدة المهنية باستمرار للمدارس ذات الأداء المنخفض؛ ونظام الإنذار المبكر والدعم التربوي لمنع الانقطاع عن الدراسة في المدارس. وللمحد من التفاوتات الاجتماعية، يحق للطلاب اعتباراً من عام 2017 الحصول على كتب مدرسية مجانية في جميع صفوف المدارس الابتدائية (الصفوف 1-8) وفي الصف الأول من المدرسة الثانوية (الصف 9). وفي عام 2020، وسع نطاق هذا ليشمل جميع الطلاب في الصفوف من 1 إلى 12. وإضافة إلى ذلك، اعتباراً من عام 2016، يتعين على الحكومات المحلية تنظيم تقديم الوجبات خلال العطلات للأطفال المحرومين وشديدي الحرمان. ويحظى هذا الأمر بدعم كبير من الميزانية المركزية (نحو 79,46 مليار فورنت لتقديم الوجبات المؤسسية، و3,03 مليار فورنت لتقديم الوجبات خلال العطلات للأطفال المحرومين في عام 2020). (170-128، 47-128)

65- ويتضمن المنهج الدراسي الأساسي الوطني والمناهج الإطارية موضوع "حقوق الطفل والديمقراطية والمواطنة" بوصفه موضوعاً "متعدد الجوانب". فمضمونه يظهر في مواضيع التاريخ والمواطنة النشطة والدراسات الاقتصادية. (176-128)

66- وفي عام 2017، وضعت لجنة الأقليات القومية في البرلمان الهنغاري برنامجاً لدعم تعليم معلمي الأقليات مالياً (من خلال المنح الدراسية والدعم المستهدف). وبناء على مبادرة من 8 والذين على الأقل، يجب تنظيم تعليم الأطفال المنتمين إلى أقليات أو رعايتهم. وتتبع لغة الأقليات وتعليم الفولكلور المنهج الإطاري الذي أقرته الحكومة المحلية للأقليات القومية، في حين تتبع المواد الأخرى المنهج الوطني العام. (127-87، 128-88، 128-89، 128-91)

زاي - الأشخاص ذوو الإعاقة

تدابير السياسة العامة

67- في عام 2015، اعتمد البرلمان الهنغاري برنامج الإعاقة الوطني 2015-2025. واستناداً إلى تقييم السنوات الماضية، تحدد الاستراتيجية الجديدة الاتجاهات الرئيسية لسياسة الإعاقة في غضون الـ 11 عاماً المتوخاة في هيكل جديد على مدى فترة أطول من ذي قبل. وفي عام 2020، اعتمدت خطة عمل جديدة لتنفيذ برنامج الإعاقة الوطني للفترة 2020-2022.

68- وفي عام 2020، عدل قانون لغة الإشارة للسماح بإجراء امتحان لغوي معترف به من الدولة بلغة الإشارة الهنغارية. وسمحت الدولة أيضاً بتدريس لغة الإشارة للأطفال الصم من طرف البالغين الذين لغة الإشارة لغتهم الأم والذين يستخدمونها لغةً أساسيةً وتُدرج أسماءهم في قائمة مدربي لغة الإشارة، وتغطي الدولة/ستتحمل تكاليف الترجمة الشفوية عند استخدام نظام الدولة الصحي.

69- وابتداءً من 1 كانون الثاني/يناير 2021، وُضع في التشريعات شروط مفصلة لتوفير استحقاقات التأهيل الأولي للأشخاص معاقبي البصر. (128-177، 128-178، 128-182)

التعليم

70- نُقح في عامي 2016 و2020 نظام التعليم والتدريب المهني الخاص. وفي عام 2017، أُصلح ما يسمى بنظام مدارس الإنماء (للمتعلمين ذوي الإعاقة الذهنية المتوسطة) واعتمد منهج عملي جديد. وحُدثت قواعد شبكة المرشدين المتقنين والمعلمين الخاصين المتقنين. وفي عام 2020، نُقح أيضاً المنهج الدراسي الأساسي الوطني والمناهج الإطارية. وإضافة إلى ذلك، أُصلح في عام 2013 نظام الخدمات التربوية المتخصصة بأكمله، بما في ذلك أنشطة لجان تشخيص الاحتياجات التعليمية الخاصة، في حين نُقحت أنشطة لجان التشخيص في عام 2020. وفي الوقت الراهن، يتلقى أكثر من 71 في المائة من الأطفال ذوي الإعاقة المشاركين في نظام التعليم العام التعليم في إطار منهجي جامع. ويبلغ عدد المؤسسات التعليمية التي من أنشطتها تعليم المتعلمين ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة 4 341 مؤسسة (أي 75 في المائة من مجموع المؤسسات). (128-177، 128-178، 128-181، 128-182)

العمالة

71- زادت هنغاريا معدل توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة بواسطة تخفيف الضريبة على المساهمات الاجتماعية، وخدمات إعادة التأهيل، ودعم الأجور المقدمة من الحكومة وأموال الاتحاد الأوروبي. ويضاف

إلى ذلك أن التدابير التي اتخذت زادت الطلب في سوق العمل على توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة، الأمر الذي رفع معدل العمالة من 18 في المائة في عام 2011 إلى 44 في المائة بحلول عام 2020.

72- واعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2018، يحق للموظفين ذوي الإعاقات الحصول على إجازة إضافية مدفوعة الأجر مدتها خمسة أيام عمل سنوياً. ووضّح أيضاً تعريف العامل ذي الإعاقة في قانون العمل وغيره من تشريعات العمل المعنية. ولتيسير تشغيل ذوي الإعاقات، ألغيت ابتداءً من 1 كانون الثاني/يناير 2021 الأحكام المتعلقة بالحد الأقصى للأجور إضافة إلى الاستحقاقات الاجتماعية. والغرض من التعديلات إعطاء الأولوية لإعادة تأهيل ذوي الإعاقات والمحرومين على إبقائهم في وضع غير نشط من أجل تقديم مساعدة أكثر فعالية لهم في الحصول على عمل مدفوع الأجر، الأمر الذي يمكنهم من إعالة أنفسهم وأسرهم. (128-177، 128-182)

حق التصويت

73- كان الدستور السابق حتى عام 2011 يستبعد من الاقتراع تلقائياً الأشخاص الذين كانوا تحت الوصاية التي تحد من أهليتهم أو تستبعدهم⁽⁴⁾. وعلى النقيض من ذلك، أدخل القانون الأساسي، اعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2012، تغييرات هامة في مجال حق الأشخاص الخاضعين للوصاية المعرّلة عملية اتخاذهم القرارات لأنها تخول المحاكم الحق في استبعاد الشخص المعني من الاقتراع بناء على تقييم فردي لوضع الشخص المعني. وتماشياً مع أحكام القانون الأساسي، ينص قانون الإجراءات الانتخابية على أن تقرر المحكمة ما إذا كانت تستبعد من الاقتراع أم لا الأشخاص الذين وضعوا تحت الوصاية التي تحد من أهليتهم أو تستبعدهم. فإن لم تستبعد المحكمة الشخص البالغ من الاقتراع، حُق له أن يصوّت وأن يصوّت له، وأن يمارس هذه الحقوق شخصياً، وأن يبدل بيانات صحيحة قانوناً في هذا السياق بنفسه⁽⁵⁾. (128-179، 128-180)

العيش المستقل

74- في عام 2011، اعتمدت استراتيجية إنهاء الإيداع في مؤسسات الرعاية 2011-2041، ومولت الصناديق الحكومية وصناديق الاتحاد الأوروبي المشاريع اللازمة لتنفيذ هذه الاستراتيجية. ووفقاً لمبادئ الاستراتيجية، بدأ العمل بالسكن المدعوم في عام 2013. وفي عام 2019، استخدمت تسعة أضعاف عدد الأشخاص ذوي الإعاقة مساكن مدعومة مقارنة بعام 2014، وكانت النسبة أعلى بخمس مرات بالنسبة للمرضى النفسيين. ويمكن إنشاء مساكن مدعومة ليس من خلال إنهاء الإيداع في مؤسسات الرعاية فقط، ولكن من خلال استحداث خدمات جديدة أيضاً.

75- ولما كانت الحكومة تولي اهتماماً خاصاً للأطفال ذوي الإعاقة، فإن مفهوم إنهاء الإيداع في مؤسسات الرعاية المنقح يشمل أيضاً إنهاء الإيداع في مؤسسات الرعاية بالنسبة للأطفال الذين يعيشون في مرافق حماية الطفل. ويؤكد التعديل الأخير لقانون حماية الطفل أيضاً هذا المفهوم. ففي حالة الأطفال المحتضنين، أدرجت أشكال المعيشة المدعومة ضمن أشكال خدمات توفير المساكن اعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2020.

76- ولدعم الأشخاص ذوي الإعاقة للعيش مستقّلين، أطلقت هنغاريا مناقصات مختلفة في السنوات الأخيرة بتمويل مشترك من صناديق الاتحاد الأوروبي. فعلى سبيل المثال، تهدف مناقصة "تطوير خدمات عن بعد قائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل الحياة اليومية للأشخاص ذوي الإعاقة" إلى تقديم أفضل دعم ممكن للأشخاص ذوي الإعاقة لتحقيق العيش المستقل وتقرير المصير من خلال تطوير خدمات جديدة وقائمة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وترمي مناقصة "تطوير وتحسين فرص حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على الخدمات المهنية والعامة" إلى تحسين الخدمات العامة التي تلبي

احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة: تحسين فرص تقلد الوظائف العامة، وإنشاء شبكة من المشورة، وتوفير المعلومات، واستحداث خدمات جديدة، وتحسين الخدمات المتاحة حالياً، وتحسين المهام في مراكز رعاية الأسرة والطفل. (177-128، 178-128، 182-128)

حاء - العنصرية، والقضايا التي تؤثر على جماعة الروما، والجرائم بدافع الكراهية

إدماج الروما

77- تلتزم هنغاريا بالإدماج الاجتماعي للروما وغيره من مجالات الإدماج مع الحفاظ على ثقافتهم وتقاليدهم ومجتمعاتهم المحلية. ويسود هذا النهج في جميع السياسات بوصفه مبدأً أفقياً؛ ومع ذلك، شرعت الحكومة ونفذت تدابير محددة الغرض في مجالات معينة مثل رفاه الطفل، والتعليم، والعمالة، والصحة، والتنمية الإقليمية، والتميز، ومشاركة المجتمع، والثقافة الإثنية. وينعكس التزام الحكومة في الإطار الاستراتيجي للاتحاد الأوروبي لسياسات إدماج الروما، الذي بدأته هنغاريا في الأصل في عام 2011 (والذي جدد في عام 2020)، وكذلك في الاستراتيجية الوطنية للإدماج الاجتماعي وإصدارها الأخير "الاستراتيجية الوطنية الهنغارية للإدماج الاجتماعي 2030". (128-50، 128-51، 128-67)

78- ولتعزيز التسامح والتنوع الثقافي والتفاهم، إضافة إلى القضاء على التحيز والتمييز، توفر الحكومة موارد كبيرة لتعزيز ثقافة الروما. وينظم كل عام العرض المسرحي المسمى "371 نجماً" بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية في "يوم شجاعة الروما وشبابهم" (16 أيار/مايو)، إضافة إلى إحياء ذكرى ضحايا المحرقة من الروما في 2 آب/أغسطس. ويعد مهرجان اليوم الدولي لطائفة الروما وعجلة الغجر - قيم الروما (8 نيسان/أبريل) أيضاً حدثاً سنوياً يهدف إلى التقريب بين أقلية الروما وأغلبية السكان من خلال التفاهم الثقافي والموسيقى والرقص والتقاليد الشعبية ومناقشات المائدة المستديرة. وبدأ منذ عام 2013 إدراج ثقافة الروما والغجر وتاريخهما في المنهج الدراسي الأساسي الوطني. (128-46، 128-110، 128-115)

79- ولتعزيز التسامح والتفاهم الثقافي بين السكان الروما، ومشاركتهم في الحياة السياسية، والقضاء على التمييز في حق الروما، أطلقت هنغاريا "البرنامج الشامل للقضاء على حالات الحياة القائمة على الفصل" بغية المساهمة في الإدماج الاجتماعي وفي غيره من مجالات الإدماج للمحرومين الذين يعيشون في ظروف قائمة على الفصل وفي فقر مدقع عن طريق القضاء على جوانب الحرمان في التوظيف والتعليم والصحة والمجتمع المحلي والإسكان والحصول على الخدمات. ويشارك في البرنامج ما يقرب من 5 000 شخص. وإضافة إلى ذلك، يبسر برنامج "الهمة من أجل المعرفة" القابلة لتوظيف البالغين ذوي المستوى التعليمي المنخفض، بمن فيهم العديد من الروما، من خلال دورات تدريبية مختلفة (تتمية الكفاءة، والتعليم الابتدائي، واكتساب الخبرة العملية). (128-86) يُدعم تدريب نساء وفتيات الروما وتوظيفهن من خلال برامج مختلفة. (انظر (ي) المرفق 2، النقطة 3) وتدعم برامج التوطين الشاملة الإدماج الاجتماعي وغيره من مجالات الإدماج للمحرومين الذين يعيشون في ظروف قائمة على الفصل وفي فقر مدقع عن طريق التوظيف والتعليم والصحة والمجتمع المحلي وتدابير الإسكان والقضاء على التفاوت في الحصول على الخدمات.

80- وتمول الميزانية أيضاً الحفاظ على هوية الروما الثقافية. والهدف مما يسمى دعم الأقليات الحفاظ على الهوية الإثنية، وتنمية لغتهم الأم، وتقاليدهم التاريخية، وكذلك ذكرياتهم الفكرية والمادية، وتنظيم مناسبات وطنية أو إقليمية هامة في الحفاظ على الاستقلال الثقافي، والهوية اللغوية والثقافية. ولإدماج البالغين من الروما في سوق العمل وأطفال الروما في نظام التعليم العادي، ينفذ سنوياً برنامج الأراضى الاجتماعية لدعم الاكتفاء الذاتي للأسر المحرومة من خلال إنتاج الخضروات على نطاق صغير وتربية الحيوانات. (128-54، 128-56، 128-61، 128-71، 128-73، 128-92، 128-94، 128-95، 128-171)

81- وتتخذ هنغاريا جميع التدابير الممكنة لمكافحة التمييز وتدعم تعزيز تكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة بين أفراد جماعة الروما. إن اتخاذ إجراءات مشددة لمكافحة التمييز عنصر أساس في الاستراتيجية الوطنية الهنغارية الجديدة للدمج الاجتماعي 2030. وقد تطورت في السنوات الأخيرة الضمانات القانونية والمؤسسية لعدم التمييز. ويحدد قانون تكافؤ الفرص العقوبات على انتهاك المساواة في المعاملة، ويمكن للأشخاص المعنيين اللجوء إلى مفوض الحقوق الأساسية. ويشترط قانون المساواة في المعاملة على البلديات اعتماد برنامج محلي لتكافؤ الفرص مدته خمس سنوات يعاد النظر فيه كل سنتين. ويقدم المشرفون العاملون في مجال تكافؤ الفرص المساعدة المهنية لهذا العمل. ويتيح منتدى البرنامج المحلي لتكافؤ الفرص فرصة للتعاون بين القادة المحليين والجهات الفاعلة العامة، وتعزيز التفكير المشترك والحوار الاجتماعي. (128-72، 128-78، 128-84)

التعليم

82- هناك تدابير بنوية حالياً لتحسين نتائج التعليم وزيادة فرص الحصول على التعليم الجيد والجامع والعام. وأُنشئت أفرقة عاملة لمكافحة الفصل في جميع الدوائر التعليمية الحكومية بحلول تشرين الأول/أكتوبر 2018 لرصد تنفيذ تدابير التعليم الجامع وإلغاء الفصل. وفي عام 2018، استُحدثت ضمانات أقوى من خلال النص على الإشراف الإلزامي على خطط عمل المساواة التعليمية العامة كل 3 سنوات على الأقل. وشاركت المدارس المعنية، بحكم المحكمة بشأن الفصل، في مشروع لإلغاء الفصل، وأعدت خطط عمل لإلغاء الفصل. وقُدمت مساعدة منهجية للإشراف على خطط العمل المرتبطة بالمساواة وتنفيذ خطط العمل المتصلة بإلغاء الفصل مع إيلاء عناية خاصة للتطوير المدرسي الشامل، وذلك لتحسين الأداء المدرسي وإلغاء الفصل. واتخذت سلسلة من التدابير لتعزيز الضمانات اللازمة لتجنب الخطأ في تشخيص أطفال الروما والخطأ في وضعهم في التعليم الخاص. (انظر (ي) المرفق 2، النقطة 3) (128-76، 128-89، 128-91)

83- واستناداً إلى قانون التعليم والتدريب المهنيين (VET)⁽⁶⁾، توفر هنغاريا شروط وضمانات التعليم والتدريب المهنيين للجميع مجاناً والوصول إليها، مع تحديد أن التعليم والتدريب المهنيين يجب أن يلبي متطلبات الفعالية، والجودة الفائقة، وإمكانية الوصول مع تكافؤ الجميع في الفرص، إضافة إلى استيفاء المعايير المهنية. وتدعم تكافؤ الفرص وإمكانية الحصول على التعليم والتدريب المهنيين للتلاميذ المحرومين، بمن فيهم التلاميذ الروما، إضافة إلى توفير التعليم والتدريب المهنيين الفائقين الجودة. وتمول الصناديق الوطنية أو صناديق الاتحاد الأوروبي هذه البرامج والمشاريع.

84- وتعمل كليات الروما المهنية منذ عام 2018 في إطار مؤسسات التعليم العالي بهدف تدريب متقني الروما ودمج الروما في المجتمع. فمن ناحية، تمكن كليات الروما المهنية متقني الروما المستعدين جيداً من الاضطلاع بدور عام في المستقبل، الأمر الذي يساعد الإدماج الاجتماعي للروما ويدعمه. ومن ناحية أخرى، تتاح للطلاب المحرومين، بمن فيهم الروما، فرصة العثور على عمل في سوق العمل، وذلك بالحصول على درجة علمية. وفي عام 2021، لدى كليات الروما المهنية بالفعل 330 طالباً حتى الآن. وتعمل حالياً 8 كليات تسمى كليات الروما المسيحية المهنية. وإضافة إلى ذلك، توجد 4 كليات للتعليم العالي للروما داخل مؤسسات التعليم العالي. (128-67)

85- ويكفل القانون الوطني للتعليم العالي تكافؤ الفرص للطلاب المحرومين أثناء إجراءات القبول في التعليم العالي وأثناء دراستهم في التعليم العالي. ويحصل الطلاب على مزايا وفقاً لحالتهم وقدراتهم الشخصية وإعاقاتهم. وإضافة إلى ذلك، لا يوجد تمييز أو فصل عنصري أو إثني في الدروس المقدمة في مؤسسات التعليم العالي الهنغارية، إذ إن الطلاب يشاركون في هذه الدروس، بغض النظر عن أصلهم العرقي أو الإثني

أو ميولهم الجنسية. (128-70، 128-75، 128-81، 128-85، 128-86، 128-88، 128-91، 128-92، 128-173، 128-178)

الجرائم بدافع الكراهية

86- وفقاً لتوصية لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، أُصدرت قاعدة قائمة على بروتوكول في عام 2019 من أجل تصدي موظفي إنفاذ القانون للجرائم بدافع الكراهية بطريقة موحدة وفعالة ومهنية. ويُطع عناصر الشرطة بانتظام على السلوك الصحيح الذي ينبغي أن يسلكه أثناء التدابير، وأهمية الموضوعية والبروتوكول الواجب اتباعه، وحظر التمييز، وأهمية حفظ الأمن الخالي من التحيز. ولاستتصال العنصرية والتمييز العنصري أو الديني وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، والتصدي بطريقة فعالة ومهنية وقانونية، تعتمد دائرة العدالة الجنائية على مؤشرات التحيز في الكشف عن الجرائم الجنائية والتحقيق فيها. وقد تصبح المؤشرات فيما بعد بيّنة غير مباشرة، والإفصاح التام عن البيانات التزم قانوني. وفي عام 2019، نظمت دورات تدريبية لموظفي إنفاذ القانون وموظفي العدالة الجنائية على وضع مؤشر التحيز في قائمة واستخدامه وعلى خصائص الجرائم بدافع الكراهية. واستناداً إلى التعاون بين المديرية العامة لإنفاذ القانون والمديرية العامة للتحقيق في الجرائم، فُرج من كتيب إعلامي يتضمن معلومات ومشورة مفيدتين لضحايا الجرائم بدافع الكراهية بعنوان "لنكافحها معاً" في تشرين الثاني/نوفمبر 2020. وصدر من المنشور 22 000 نسخة في شباط/فبراير 2021. (128-108)

87- وفي عام 2020، عدل قانون دعم الضحايا تعديلاً أنشئ بموجبه نظام لدعم الضحايا يقوم على الاتصال المباشر بالضحايا. وفي إطار ما يسمى بنهج الانسحاب الصريح، تقدم المساعدة مباشرة إلى الضحايا الذين يمكنهم الحصول على دعم شخصي مصمم خصيصاً لاحتياجاتهم. وبدأ نفاذ التغييرات التشريعية في 1 كانون الثاني/يناير 2021. انظر (ي) التفاصيل في المرفق 2، النقطة 3. (128-90، 128-96، 128-97، 128-98، 128-99، 128-100، 128-101، 128-102، 128-103، 128-104، 128-105، 128-106، 128-107، 128-109، 128-110، 128-111، 128-112، 128-114، 128-115، 128-116)

88- وأعلنت هنغاريا سياسة عدم التسامح مطلقاً مع معاداة السامية، وهي ملتزمة بضمان سلامة اليهود في هنغاريا التزاماً تاماً. وإلى جانب إطار قانوني شامل يهدف إلى توفير الحماية للجالية اليهودية بواسطة قوانين عدة، أقرت الحكومة الهنغارية أيضاً التعريف العملي لمعاداة السامية الذي وضعه التحالف الدولي لإحياء ذكرى محرقة اليهود⁽⁷⁾، وهي تنفذه في سياساتها المتعلقة بإحياء ذكرى محرقة اليهود، والتتقيف والبحث، وكذلك في تدريب المعلمين وأجهزة إنفاذ القانون والممارسين القانونيين. وفيما يخص التعليم، أدرج يوم ذكرى محرقة اليهود في مناهج المدارس الثانوية بهدف التعريف بتلك الفترة المظلمة من تاريخنا على نطاق واسع وتدريبها. وتتصدر تربية شخص مسؤول للمستقبل وتعليمه جدول أعمال المرين في هنغاريا.

89- وكانت هنغاريا واحدة من أكثر البلدان أماناً لأفراد الجاليات اليهودية في أوروبا، وكان اليهود أقل قلقاً من أن يصبحوا ضحايا الشتائم اللفظية أو التحرش أو الاعتداء الجسدي في المستقبل بسبب كونهم يهوداً. ومن المهم تسليط الضوء على أنه لا توجد عملياً أي اعتداءات جسدية عنيفة على أفراد الجالية اليهودية في هنغاريا. وقد تناقص عدد حوادث معاداة السامية بوجه عام على مدى السنوات العشر الماضية في الاتحاد الأوروبي (2009-2019)⁽⁸⁾. (128-117)

طاء - حماية الأقليات

الحكم الذاتي

90- وفقاً لقانون الأقليات القومية، لا يمكن تشكيل حكم ذاتي إلا في البلديات وعلى المستوى الإقليمي إن كان وجود المجتمع المحلي المعني مدعوماً ببيانات التعداد السكاني. وفي عام 2020، كان تعديل قانون الأقليات القومية يهدف إلى تعزيز نظام الأدوات اللازمة لممارسة حقوق الأقليات القومية، وظل يضع على سبيل الأولوية قمع ظهور ما يسمى "الأعمال التجارية الإثنية" في نهاية المطاف. واستندت عملية الصياغة إلى مؤشرات وطلبات الأقليات القومية الهنغارية. (128-93)

الدعم المالي

91- يقدم دعم الميزانية المركزية المباشر إلى الأقليات القومية الهنغارية. وتشمل المنح المجالات الرئيسية التالية: دعم الحكم الذاتي ووسائل إعلامه؛ ودعم المؤسسات التي تتعهد بها الحكومات الذاتية؛ والمنح المقدمة من خلال المناقصات والطلبات الفردية؛ ودعم الحكومات الذاتية المحلية والإقليمية؛ ودعم مؤسساتها للتجديد والاستثمار والمساهمة الخاصة في المناقصات؛ وتعويض رواتب متعهدي المؤسسات؛ والمنح الدراسية والجوائز. (128-94)

التعليم

92- استناداً إلى تعديل قانون الأقليات القومية، تصبح الممتلكات الثابتة للمؤسسات التعليمية العامة التي تتولاها الأقليات القومية إلزامية. ويتيح التعديل أيضاً فرصة قانونية للأقليات الوطنية لتعهد المؤسسات الاجتماعية. وتقدم الأموال من الميزانية المركزية لتحقيق الاستقلال الثقافي للمجتمعات المحلية. وخلال الفترة الماضية، كان تملك الأقليات القومية مؤسسات التعليم العام واسع النطاق. فقد ارتفع عدد مؤسسات التعليم العام التي تديرها الحكومات الذاتية المحلية والوطنية من 77 (2016/2017) إلى 95 (2020/2021).

93- واعتباراً من عام 2017، يمكن للأقليات القومية أن تمثل نفسها في مجالس المقاطعات المدرسية، ويمكن رابطة الحكومات المحلية للأقليات القومية أن تقوض عضواً إلى مجلس المقاطعة المدرسية هذا، الذي يمثل مصالح الأقليات القومية. وبناء على اقتراح من الرابطة، يوجد ممثلون عن الأقليات القومية في 27 مجلساً من مجالس المقاطعات المدرسية.

94- واستناداً إلى مبادرة لجنة الأقليات القومية الهنغارية في البرلمان الهنغاري، بدأ تنفيذ برنامج معلمي الأقليات القومية منذ عام 2018. وأهداف البرنامج هي زيادة عدد الشباب الذين يختارون مهنة معلم أقليات قومية، وتعزيز معايير تدريب معلمي الأقليات القومية، وجعل التدريب على لغات الأقليات القومية أكثر كفاءة، والحفاظ على المعلمين العاملين حالياً مع الأقليات القومية وتكريمهم أكثر. وفي إطار هذا البرنامج، ازدادت قيمة بدل الأقلية القومية تدريجياً بمقدار أربع مرات ووسع نطاقه ليشمل جميع معلمي الأقليات القومية؛ وتلقى تدريب معلمي الأقليات القومية دعماً لتحسين التدريب. وإضافة إلى ذلك، أنشئت منحة دراسية لطلاب تدريب معلمي الأقليات القومية يتعهدون بمقتضاها بأنهم سيعملون في مدرسة أقلية قومية قبل الابتدائي أو الابتدائي على الأقل طالما استمرت منحهم الدراسية. (128-87، 128-173، 128-174)

باء - المهاجرون واللاجئون وملتسمو اللجوء

- 95- تتقيد هنغاريا بالتزاماتها بخصوص ملتسمي اللجوء وفقاً للقانون الدولي والأوروبي والوطني. (185-128، 189-128، 190-128، 194-128، 195-128، 197-128، 198-128، 203-128، 204-128، 205-128، 206-128، 208-128، 210-128، 213-128، 218-128)
- 96- وتتعاون هنغاريا باستمرار مع المنظمات الدولية، مثل الأمم المتحدة والصليب الأحمر الهنغاري واللجنة الدولية للصليب الأحمر والمنظمة الدولية للهجرة. (128-214)
- 97- ووفقاً لالتزامها الدولي، والقانون الأساسي، وقانون المساواة في المعاملة، تتخذ هنغاريا تدابير مناسبة لمكافحة جميع أشكال التمييز العنصري وكره الأجانب وخطاب الكراهية تجاه المهاجرين وملتسمي اللجوء. (69-128، 74-128، 80-128، 83-128، 96-128، 99-128، 100-128، 101-128، 105-128، 113-128)
- 98- وفي عام 2020، تنازلت هيئة اللجوء الهنغارية عن تشريعات اللجوء المتعلقة بمراكز العبور ولا تطبقها حالياً. وعقب هذا القرار، نقل ما يقرب من 300 مقدم طلب من مراكز العبور إلى مرفقي استقبال مفتوحين. ومنذئذ، لم يؤو أي ملتسم لجوء في مراكز العبور. (188-128، 196-128، 199-128، 201-128، 207-128، 209-128)
- 99- وفيما يتعلق بمعاملة الأشخاص المنتمين إلى الفئات الضعيفة، صدرت مبادئ توجيهية لموظفي إنفاذ القانون. ويقدم المرشدون الاجتماعيون في مركز احتجاج الأجانب التابع للشرطة في نيبرياتور المساعدة الاجتماعية للأشخاص المنتمين إلى الفئات الضعيفة، بمن فيهم النساء. (186-128)
- 100- وعن احتجاج الأسر والأطفال، تؤوى الأسر التي لديها أطفال دون السن القانونية في جناح منفصل من مركز الاحتجاز التابع لشرطة الأجانب. ويعيد صندوق اللجوء والهجرة والاندماج حالياً بناء مركزي الاحتجاز في نيبرياتور وفاموسزابادي بالكامل قصد امتثال توصيات لجنة مناهضة التعذيب. ويؤوى القاصرون غير المصحوبين في مأوي الأطفال. ولم تأمر هيئة اللجوء باحتجاز عائلات لديها أطفال منذ عام 2017. (191-128، 212-128)
- 101- ويستند نظر هيئة اللجوء للأمر باحتجاز ملتسمي اللجوء إلى تقييم مستمر ودقيق وتقدير من حيث الموضوع للظروف الشخصية ذات الصلة على أساس كل حالة على حدة. والهدف من ذلك هو ما إذا كانت التدابير الأقل مشقة فعالة بما يكفي لتحقيق الغرض المتمثل في تأمين وجود ملتسم اللجوء أثناء إجراءات منح اللجوء. ففي عام 2020، قررت هيئة اللجوء، في حالة نقل مواطن سوري بموجب لوائح دبلن، بدلاً من إصدار أمر باحتجازه، استخدام إجراء بديل أقل صرامة لتحقيق نفس الهدف. وحددت الهيئة، بناء على التحليل الدقيق لظروف الشخص، محل الإقامة المعتاد لمقدم الطلب على أنه إقامة إجبارية، مع الالتزام بإبلاغ الهيئة كل أسبوعين. (128-217)
- 102- وفي السنتين الأخيرتين، مع مراعاة انخفاض عدد ملتسمي اللجوء وقصر فترة الاحتجاز، يمكن ملاحظة أنه لم يكن يؤمر بالاحتجاز إلا بوصفه السبيل الوحيد المتبقي، عند الضرورة، لفترة زمنية معقولة. وبعد 72 ساعة من الاحتجاز بأمر من هيئة اللجوء، المحكمة هي وحدها المخولة تمديد هذه الفترة. وبقي متوسط مدة الاحتجاز المنفذ أقل بكثير من الحد الأقصى البالغ 180 يوماً، وهو الحد الذي ينص عليه قانون اللجوء. وفي عام 2019، صدر 40 أمر احتجاز جديد. وانخفض هذا العدد إلى 22 في عام 2020، الأمر الذي يشير بوضوح إلى أنه لم يؤمر بالاحتجاز إلا في أحوال ضرورية، وفقاً للوائح الدولية. وبلغ متوسط مدة الاحتجاز 54 يوماً في 2019، و77 يوماً في 2020، وهو أقل بكثير من الحد الأقصى القانوني. وفيما

يخص احتجاز ملتزمي اللجوء، لم تقدم أي شكاوى في السنوات الأخيرة بسبب ظروف الاحتجاز غير الملائمة. وتدريب موظفي أماكن الإقامة المحروسة مستمر. (128-219) ينظر مكتب المدعي العام المختص المسؤول عن الإشراف القانوني في حالات سوء المعاملة المحتملة على يد الشرطة. (128-202) أثناء إجراءات ضبط الأمن المتعلقة بالأجانب، يجب إنهاء الاحتجاز فوراً إن لم تعد الشروط مستوفاة. وتظل الرقابة القضائية ورقابة النيابة العامة جارية أثناء الاحتجاز. (128-215)

103- وتطور هيئة اللجوء وتحسن باستمرار ظروف استقبال ملتزمي اللجوء. وُجِّدَت الغرف والمرافق الصحية، وُحِدَت نظام التدفئة بمبَرَّدات جديدة، وركبت مجمعات شمسية مؤخرًا. وُحَسِّنَت أيضاً معدات أنشطة الترفيه والاستجمام. (128-192، 128-193، 128-209، 128-211، 128-216)

كاف - الميل الجنسي

104- يمنع/يحظر القانون الأساسي، وكذلك القانون الهنغاري المتعلق بالمساواة في المعاملة، صراحة التمييز القائم على الميل الجنسي. وينص القانون XXIX لعام 2009 على الشراكة المسجلة بين الأزواج من نفس الجنس. والحقوق المكفولة لمن يسمون بالمثلثيات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغاييري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين هي في المتوسط مقارنة بالبلدان الأوروبية الأخرى استناداً إلى بيانات الرابطة الدولية للمثليين والمثليين - منطقة أوروبا (المرتبة 27 بين 49 بلداً أوروبياً)⁽⁹⁾. وفيما يتعلق بتعريف الأسرة المكرس في القانون الأساسي، ذكرت المحكمة الدستورية أنه لا يترتب على القانون الأساسي أنه لا ينبغي للدولة أن توفر حماية مؤسسية موضوعية "للعديد من الأشكال الأخرى من التعايش العاطفي والاقتصادي الدائم ضمن التعريف الاجتماعي للأسرة التي لديها أهداف مشتركة، على أساس الرعاية المتبادلة واستيفاء تعريف الأسرة في علم الاجتماع وبمعنى أكثر دينامية، بصرف النظر عن عنوانها المحدد في القانون"⁽¹⁰⁾. (128-118، 128-119، 128-120، 128-121، 128-122)

لام - الاتجار بالبشر

105- في شباط/فبراير 2020، اعتمدت الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر للفترة 2020-2023 وخطة العمل المتعلقة بها للفترة 2020-2021. وتستند الاستراتيجية الجديدة إلى الركائز الأربع للنموذج الرباعي، وهي: المنع، والحماية، والمقاضاة، والشراكة. وخلال عملية الصياغة، أخذ في الحسبان مقترحات الوزارات والسلطات والمنظمات غير الحكومية المعنية بمساعدة الضحايا. وتتوخى الاستراتيجية تخصيص 91 مليون فورنت للتنفيذ بحلول عام 2020 و 518,5 مليون فورنت بحلول عام 2021؛ وإضافة إلى ذلك، تنفذ كل منظمة ووزارة تدابير من ميزانيتها الخاصة.

106- ويأمر قانون العقوبات الهنغاري بالمعاقبة على جميع أشكال الاتجار بالبشر المبينة في بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وإضافة إلى الجناة الذين يتاجرون بالضحايا أو يستعبدونهم من أجل الربح، سمحت مجموعة من التعديلات اعتمدت لتدعيم حماية ضحايا الاتجار بالبشر بتجريم الاستفادة من خدمات أو أنشطة أخرى للضحايا (من جهة الطلب) عن علم، ابتداءً من 1 تموز/يوليه 2020. وإذا كانت الخدمات أو الأنشطة المستخدمة تشمل الجماع أو الاستخدام غير المشروع لجسم الإنسان، يعاقب عليها بأشد العقوبات.

107- وسنت مجموعة تعديلات القانون هذه أيضاً حظراً عاماً على تقديم الخدمات الجنسية من شخص لم يبلغ الثامنة عشرة من عمره. وعلى هذا، يعامل القاصر الذي ينتهك حظر تقديم الخدمات الجنسية معاملة

الضحية المفترضة للاتجار بالبشر، ولا يجوز بدء إجراءات الجرح عملاً بقانون المخالفات البسيطة ضدها. وفي إطار مجموعة التعديلات ذاتها، نص تعديل آخر لقانون العقوبات على عقوبة شديدة - أعلى حتى من العقوبة على الحالة الموصوفة المتمثلة في استعمال الخدمات على النحو المبين سابقاً - على جناية إعطاء مقابل للجماع مع قاصر دون سن الثامنة عشرة.

108- وفي مجال دعم الضحايا، هناك عدد كبير من الخدمات المتاحة لمن يقعون ضحايا الاتجار بالبشر. وعلى الدولة أن تقدم الخدمات التالية للضحايا بعد تقييم احتياجاتهم: تيسير إنفاذ المصالح؛ والمساعدة النقدية الفورية؛ وشهادة صفة الضحية؛ ورعاية الشهود؛ والمساكن المحمية. وتدير منظمتان غير حكوميتين ملاجئ للضحايا البالغين بتمويل سنوي من الدولة من الميزانية المركزية. وتشكل دور التأهيل المرتبطة بكل سكن مؤقت أيضاً جزءاً من المساعدة المعقدة - وتهدف هذه الخدمة إلى إنشاء عيش مستقل وتدعيمه، بمجرد أن يتجاوز الضحايا الأزمة. وإضافة إلى تدابير القانون الجنائي الخاصة، مثل الأمر الزجري (الذي يؤمر به أثناء الإجراءات الجنائية)، تسهم القواعد المتعلقة بالأشخاص الذين يحتاجون إلى معاملة خاصة وحماية الشهود إسهاماً أكبر في توفير الحماية الكافية للضحايا.

109- وعن القاصرين، خصصت خمسة مآو للأطفال لاستقبال ضحايا الاتجار بالبشر (المفترضين). ومن بين هذه المؤسسات مأوى الأطفال المركزي الخاص في كالوكشا الذي يقدم الرعاية للفتيان حصراً. انظر (ي) التفاصيل في المرفق 2، النقطة 3. (142-128، 144-128، 145-128، 146-128، 147-128، 149-128)

110- ولزيادة كفاءة إنفاذ القانون، عُين مشرفون كبار على الاتجار بالبشر في جميع مقر شرطة البلدة في عام 2019 لإجراء التحقيقات المتعلقة بالاتجار بالبشر أو توجيهها. وفي 1 كانون الثاني/يناير 2021، أصبحت مجموعة مكافحة الاتجار بالبشر وحدة مستقلة في إطار مكتب التحقيقات الوطني، مع زيادة عدد موظفيها. وإضافة إلى ذلك، تنظم وزارة الداخلية سلسلة من تدريبات نشر الوعي بين أفراد الشرطة والمدعين العامين والقضاة من ثلاث بلدات في هنغاريا في كل مرة. (143-128، 148-128)

ميم - وسائل الإعلام وحرية الإعلام وحرية التعبير

111- تناولت سبل تشريعية الملاحظات الانتقادية المتعلقة بقانون وسائل الإعلام التي لها وجهة من الناحية القانونية (قواعد المعلومات المتوازنة، وانتخاب (تعيين) رئيس (ة) هيئة الإعلام ورئيس (ة) مجلس الإعلام ونشر الإعلانات السياسية في دوائر الإعلام). (128-155، 160-128)

112- ووضع الإطار التنظيمي للأنشطة الإعلامية بالتشاور مع المنتديات الدولية المعنية، وهو يصون بما يكفي حرية الإعلام. وتوفر التشريعات ذات الصلة إطاراً سليماً لحرية الإعلام. وتوفر حماية شاملة لاستقلال الصحفيين من خلال تقديم ضمانات لحرية التعبير التحريرية والصحفية. ووضع قانون الإعلام مجموعة أدوات ذات ركنتين لمنع ظهور مراكز مهيمنة منعاً فعالاً والحفاظ على تعددية سوق الإعلام. فمن ناحية، قد يكون تركّز سوق مقدمي الخدمات الإعلامية الخطية في السوق محدوداً في إطار قانون الإعلام من أجل الحفاظ على تنوع سوق الإعلام ومنع تشكيل احتكارات للمعلومات. والركيزة الأخرى التي تضمن تعددية سوق الإعلام وتحافظ عليها هي الالتزامات الإضافية التي يفرضها قانون الإعلام على الشركات ذات النفوذ الكبير بوصفها مقدمات خدمات إعلامية.

113- والهيئة الوطنية للإعلام والمعلومات والاتصالات (NMHH) وكالة تنظيمية مستقلة تخضع للقانون فقط. ويخضع مجلس الإعلام وأعضاؤه للقانون فقط أيضاً ولا يمكن إصدار تعليمات لهما في

أنشطتهما. إن استقلالية الهيئة وقابلية استشراف الإجراءات الإدارية المعنية وقابلية التنبؤ بها مصانة صوتاً صحيحاً. (128-157، 128-158، 128-159)

نون - ظروف الاحتجاز وسوء المعاملة

114- حسمت هنغاريا قضايا الاكتظاظ في السجون من خلال خطة متعددة الاتجاهات عن طريق استكمال البرنامج المعد للحد من الاكتظاظ في السجون، إضافة إلى استخدام وسائل تشريعية بواسطة استحداث سبل انتصاف قانونية فعالة. وأسفر البرنامج الجاري لزيادة القدرات الاستيعابية للسجون عن إضافة قدرات جديدة لاستيعاب 2 500 نزيل في عام 2020، إضافة إلى انخفاض إلى 96 في المائة من مستوى الإشغال الذي له أهمية هائلة في هذا الصدد. وفي عام 2016، استُحدث سبيل انتصاف محلي فعال بخصوص الشكاوى المتعلقة بالاكتظاظ في السجون بأثر رجعي. وفي ضوء التجربة المتصلة بتطبيق سبيل الانتصاف المحلي هذا، روجعت في عام 2020 القواعد المنطبقة. ودعّمت التعديلات التشريعية حقوق ضحايا الجرائم التي يرتكبها المحتجزون في الحصول على تعويض عن الاكتظاظ. (127-128)

115- ومع أن مدة الاحتجاز قبل المحاكمة لم تتغير، فإن قانون الإجراءات الجنائية الجديد يتضمن أحكاماً عدة تهدف إلى ضمان ألا يؤمر بالاحتجاز قبل المحاكمة إلا عندما لا يمكن الاستغناء عنه، وينبغي ألا تتجاوز مدته الضرورة القصوى. وأضاف هذا القانون مبادئ الضرورة والتناسب والتدرج إلى المبادئ الأساسية المنطبقة أثناء الإجراءات الجنائية، ولا يمكن للمحكمة أن تأمر بالاحتجاز قبل المحاكمة إلا إن تعذر تحقيق الهدف المتمثل في هذا الاحتجاز بتدبير بديل، مثل أمر زجري أو إشراف جنائي. وتدل هذه القاعدة على تغيير في نهج الاحتجاز قبل المحاكمة؛ وتعرب بوضوح عن تخفيض عدد حالات الاحتجاز قبل المحاكمة إلى أدنى حد تخفيضاً يتماشى مع الاتجاهات الأوروبية، وينبغي أن يقتصر بالفعل على حالات الضرورة القصوى. (128-129)

سين - التنمية

116- جاء في البيانات الأولية الصادرة عن لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى هنغاريا في عام 2020 بلغت مبلغاً قدره 411,41 مليون دولار (126,71 بليون فورنت هنغاري)، ساهم مجموعها في 550 مشروعاً إنمائياً دولياً في 110 بلدان. وبذلك تمكنت هنغاريا من زيادة نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الدخل القومي الإجمالي من 0,09 في المائة في عام 2010 إلى ما يقرب من 0,26 في المائة في عام 2020، وهو ما يبرز زيادة إجمالية قدرها 260 في المائة. وبهذا الإنجاز الرائع، نجحت هنغاريا في بلوغ وتجاوز هدف المساعدة الإنمائية الرسمية/الدخل القومي الإجمالي المحدد بـ 0,25 في المائة بحلول عام 2025، على النحو المبين في استراتيجيتها للتعاون الإنمائي الدولي للفترة 2020-2025 (IDC2025). ومنذ الاستعراض الدوري الشامل الأخير المتعلق بهنغاريا في عام 2016، رفعت هنغاريا مستوى مساعدتها الإنمائية الرسمية بأكثر من 165 في المائة.

117- وتعزى الزيادة الكبيرة في المساعدة - تماشياً مع أولويات استراتيجيتها للتعاون الإنمائي الدولي للفترة 2020-2025 - إلى كثير من برامج التنمية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي الدولية، ومشاريع التنمية الثنائية، والعديد من التبرعات الطيبة قصد مساعدة شركائنا الدوليين في جهودهم لمعالجة آثار جائحة كوفيد-19. (128-221)

Notes

- ¹ Act CXXX of 2010 on law-making stipulates that “*when making laws, it shall be ensured that laws a) comply with the requirements of form and content arising from the Fundamental Law, b) fit into the unity of the legal system, c) comply with obligations arising from international law and the law of the European Union, and d) comply with the professional requirements of law-making.*”
http://www.njt.hu/translated/doc/J2010T0130P_20200101_FIN.PDF
 - ² Decree No. 30/2015. (VII. 7.) on national strategic objectives to promote effective action against intimate partner violence.
 - ³ According to Article 29 of the Fundamental Law, in Hungary, the Prosecutor General and the Prosecution Service are independent entities.
 - ⁴ Parallel to the introduction of the new Civil Code, the supported decision making was introduced as a legal institution by the Act CLV of 2013, which entered into force in 2014.
 - ⁵ The new rules of limiting legal capacity in case of guardianship have been examined by the Hungarian Constitutional Court in its decision No. 11/2014. (IV. 4.) AB.
The Constitutional Court concluded that the rules are in conformity with the supportive model suggested by the CRPD on the following grounds: a.) any person of legal age with legal capacity is entitled to make a prior legal statement with a view to partial or full limitation of his/her legal capacity in the future; b.) the interests of the person concerned are given top priority; c.) it is declared that guardianship with fully limited legal capacity may be ordered only in exceptional cases by the court.
 - ⁶ Act LXXX of 2019 Vocational Education and Training.
 - ⁷ Government Decision No. 1039/2019. (II. 18.) on promoting the use of the IHRA definition of antisemitism.
 - ⁸ Fundamental Rights Agency of the European Union (FRA)
https://fra.europa.eu/sites/default/files/fra_uploads/fra-2018-experiences-and-perceptions-of-antisemitism-survey_en.pdf
https://fra.europa.eu/sites/default/files/fra_uploads/fra-2020-antisemitism-overview-2009-2019_en.pdf p. 51–52.
 - ⁹ <https://www.rainbow-europe.org/#8637/0/0>
 - ¹⁰ Decision No. 4 of 1990 (III.4.) of the Constitutional Court.
-